PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	**Al Mal**
DATE:	**8-June-2015**
COUNTRY:	**Egypt**
CIRCULATION:	**145,000**
TITLE :	**Analysts Warn the Government of Over Pricing Petroleum Derivatives**
PAGE:	**09**
ARTICLE TYPE:	**General Industry News**
REPORTER:	**Nesma Bayoumi**

طالبوا باحتساب وفورات «برنت» و«الكروت الذكية»

محللون يحذرون الحكومة من المغالاة فى تحريك أسعار المشتقات

■ «كمال»: حد أقصى للكميات المستهلكة خطوة سيتم تطبيقها لاحقًا

نسمة بيومى

تواجه الحكومة 3 سيناريوهات لمواجهة ملف دعم المشتقات البترولية، أولها يتضمن الإبقاء على أسعار المنتجات الحالية دون أى رفع أو زيادات، والثانى يتضمن تحريكها بشكل طفيف فى ظل انخفاض الأسعار العالمية للبترول، والسيناريو الثالث والأخير يتضمن تنفيذ نفس الزيادات التى تم إقرارها العام الماضى.

واستطلعت «المال» آراء عدد من المحللين والخبراء بقطاع البترول والطاقة بشأن السيناريو الأجدى تطبيقه من وجهة نظرهم للعام المقبل، مطالبين بالاستمرار فى تحريك أسعار المشتقات مع مراعاة نسبة الزيادة للعام المقبل، خاصة مع استمرار انخفاض الأسعار العالمية للبترول، وتفعيل منظومة الكروت الذكية التى أدت إلى تقنين عمليات التسريب والحد من تهريب المشتقات.

وكانت وزارة البترول والثروة المعدنية قد أكدت فى تصريحات لها مؤخرًا أنه لا توجد أى نية حالية لرفع أسعار المشتقات البترولية، رغم أن تصريحات حكومية كانت قد أكدت وجود عدة سيناريوهات تقشفية لتحديد موازنة دعم المشتقات للعام المقبل.

بداية، قال المهندس أسامة كمال، وزير البترول الأسبق، إنه رغم كل الظروف التى مرت بها البلاد لم تسع الحكومة لتحريك أسعار المشتقات البترولية على مدار سنوات طويلة ماضية، موضحًا أنه حتى بعد اتخاذ قرار تحريك أسعار المشتقات العام الماضى تم اتخاذ تدابير إضافية قبل التطبيق لإعادة توجيه الدعم لمستحقيه.

وأكد أن الحكومة لا تعتزم رفع الدعم نهائيًا، ولكن الهدف توجيهه إلى مستحقيه مع القضاء على عمليات التهريب والاتجار بالمنتج فى السوق السوداء، لذلك لجأت إلى آلية "الكروت الذكية"، والتى لن تتضمن أى حد أقصى / سقف للكميات المستهلكة، بل

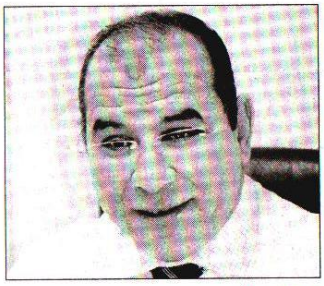

يسري حسان

سيتم استخدامها لضمان توريد كامل المشتقات فى المحطات للمواطنين دون أى تلاعب أو تهريب وتسريب لها بطرق غير شرعية.

وأشار إلى أن تطبيق سقف أو حد أقصى للكميات المستهلكة داخل الكروت خطوة متقدمة سيتم تطبيقها لاحقا عندما تكون الظروف الاجتماعية والاقتصادية مهيأة لذلك، موضحا أن تطبيق تلك الاستراتيجية قد يوفر نحو 30 مليار جنيه من فاتورة الدعم السنوية دون رفع الأسعار.

وطالب بتحريك الأسعار بشكل سنوى بما يتراوح بين 10 إلى 15 %، متوقعا أن تنخفض فاتورة دعم المشتقات البترولية لتصل إلى 85 مليار جنيه العام المالى المقبل فى ظل انخفاض الأسعار العالمية للبترول والمشتقات، فضلا عن الحد من عمليات التسريب والتهريب.

ولفت إلى أن عملية رفع الأسعار تعد أمرًا "وجوبيا" طبقًا لقوله، وإن الحكومة ملزمة بالسير قدمًا فيما بدأته العام الماضى، ولكن نسب الرفع هى الأمر

أسامة كمال

الواجب دراسته حاليًا، مؤكدا أن الحفاظ على حق المواطن المستحق للدعم لن يضيع.

وعلى الجانب الآخر، أكد المهندس يسرى حسان، المدير الإقليمى لشركة أيوس بترو الأمريكية واستشارى البترول الدولى، أن هناك 3 سيناريوهات متاحة أمام الحكومة للتعامل مع ملف دعم المشتقات البترولية، أولها الالتزام بالرقم المبدئى الذى أعلنه وزير المالية مؤخرًا بقيمة 86 مليار جنيه مع عدم تحريك للأسعار، طالما أن أسعار البترول العالمية-لم تتجاوز 70 مليار جنيه.

وأضاف أن السيناريو الثانى يتضمن تحريك الأسعار بنسب بسيطة حال ارتفاع أسعار البترول العالمية وتجاوزها سقف 70 دولارًا للبرميل، فى حين أن السيناريو الأخير يتضمن تحريك الأسعار ورفعها بنفس زيادات العام الماضى بصرف النظر عن أى تغيير بالانخفاض أو الارتفاع فى الأسعار العالمية للبترول.

وطالب حسان باستمرار الحكومة فى تنفيذ آلية رفع المشتقات البترولية ولكن مع التحول للدعم النقدى، موضحًا أنه يؤيد رفع الأسعار وتحريرها نهائيًا على مراحل، مع ثبات أسعار الوقود الموردة لوسائل النقل العام.

ولفت إلى أن السيناريو الأجدى تطبيقه هو تحريك الأسعار بنسبة لا تتجاوز 15 %، مضيفًا أن ارتفاع الأسعار العالمية للبترول هو السبب الوحيد لتحريك الأسعار وزيادتها بنفس قيمة العام الماضى، ولكن الأسعار الحالية للبترول عالميًا تحتم عدم المغالاة فى نسبة الرفع المرتقب تنفيذها.

وعلى الجانب الآخر، أكد الدكتور محمد سعد الدين نائب رئيس غرفة البترول والتعدين باتحاد الصناعات، أن انخفاض أسعار البترول العالمية والذى حدث بمحض الصدفة كان له أثر بالغ فى تحقيق وفورات ضخمة بموازنة دعم المنتجات البترولية للعام الجارى.

واستبعد سعد الدين ارتفاع قيمة فاتورة دعم المشتقات البترولية لتصل إلى مستوى 100 مليار جنيه مرة أخرى، مؤكدا أن بدء تنفيذ إجراءات تصحيح وترشيد منظومة الدعم، وانخفاض أسعار البترول العالمية ستعمل بشكل دائم على تخفيض إجمالى فاتورة الدعم.

وقال إن تحريك أسعار المشتقات البترولية خارج منظومة الدعم أمر ضرورى، موضحًا أن زيادة الأسعار خارج المنظومة بنحو 20 % على سبيل المثال يعد أمرًا عاديًا طالما أنه لن يضر المستحقين.

يذكر أن هبوط أسعار البترول العالمية الذى بدأ بختام العام الماضى أدى إلى تحقيق الحكومة وفورات ضخمة فى قيمة فاتورة استيراد الزيت الخام والمشتقات البترولية بنحو 30 مليار جنيه من إجمالى الفاتورة التى حددتها الحكومة بداية 2014/2015 بنحو 100.3 مليار جنيه.

ومع استمرار هبوط أسعار خام "برنت" العالمية تحت حاجز 70 دولارًا للبرميل، فمن المتوقع أن تختتم الحكومة العام الجارى بفاتورة دعم للمشتقات البترولية تبلغ نحو 70 مليار جنيه.